

الفصل الثانی .

نظام الحكم العثماني واحوال العالم العربي خلال تلك الفترة

١- نظام الحكم العثماني :-

بعد ان استتب الامور للدولة العثمانية وقامت بفتوحاتها المتعددة أصبحت دولة مترامية الأطراف يصعب السيطرة على أمور ولاياتها البعيدة عن الامتاتة قسم العثمانيون الاقاليم العربية إلى ولايات كما ارتكز نظام الحكم العثماني في العالم العربي على اربعة أمور أساسية هي :

١- الإبقاء على احوال العالم العربي الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والتركيبة السكانية كما هي قبل الفتح العثماني لها ، فلم تحاول الدولة العثمانية مثلاً صبغ أهل الولايات العربية التابعة لها بالصبغة العثمانية أو بربطهم برباط الحضارة العثمانية ^(١) ، كما لم تحاول فرض اللغة التركية عليهم بدلا من اللغة العربية .

٢- عزل العالم العربي عزلا يكاد يكون تاما عن التيارات الاقتصادية والسياسية العالمية بحيث لايتأثر بما يدور في العالم الخارجي .

٣- كان المجتمع في نظر العثمانيين عبارة عن قسمين :-

الاتراك وهم الحكام الذين يتمتعون بكافة الامتيازات ، والرعية وهم المحكومون الذين يتحتم عليهم خدمة الحكام والاستجابة لمطالبهم هذا إلى جانب طبقة المماليك .

وقد أدى انعزال الطبقة الحاكمة التركية عن الاهالي وتعالى أفرادها عليهم إلى ضآلة تأثير الحكم العثماني ^(٢) .

٤- ان فكرة الحكم عند العثمانيين كانت تركز على أن للدولة وظائف محددة ، ومسئوليتها لا تخرج عن المحافظة على سيادتها ومصالحها في هذه الولايات أما عن الخدمات العامة مثل التعليم والصحة فاتها لاتدخل ضمن مسئوليتها أو اختصاصاتها ، ومن هنا تحددت مهام الدولة العثمانية فيما يلي :

١- الدفاع عن الولايات التابعة للدولة وحفظ الأمن فيها

٢- جمع الأموال وإنشاء إدارة مالية خاصة بذلك

٣- إقامة نظام قضائي للفصل في المنازعات التي تحدث بين الاهالي

وعلى هذا النحو ارتكزت فلسفة الحكم العثماني على عدة أنظمة كان أهمها :

الوالي -الديوان -الحامية العثمانية -العصبيات المحلية ^(٣) ، وفيما يلي نعرض لذلك :

أولا الوالي :-

كان السلطان العثماني يعين الوالي بصفته نائباً له في الولاية التي يحكمها وكان يلقب بعدة ألقاب منها لقب الباشا وقد وكلت إليه السلطتان المدنية والعسكرية ومسئولية جمع الضرائب فكان على رأس الجهاز الاداري وكان يقود الجيوش بنفسه ^(٤) ، ويبلغ الرعايا بأوامر السلطان ويقوم بارسال المقررات

^(١) محمد رفعت رمضان :على بك الكبير ، القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٥٠ ص ٦

^(٢) محمد أنيس :حضارة مصر الحديثة ص ١٤٤

^(٣) محمد عبد المنعم الرائد :الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ١٩٦٨ ص ٢٦٨

^(٤) اميرة المداح : العثمانيون والامام القاسم محمد في الين ، جدة ، مكتبة تهامة ١٩٨٢ ص ١٤٨

المفروضة على ولايته الى الخزانة السلطانية ، ومع كل ذلك فإنه نظرا لشكوك السلاطين في ولايتهم وعدم الثقة فيهم وخشيتهم من الانفصال بولاياتهم عن الدولة العثمانية ، فقد احاط السلاطين الولاة بجواميسهم وعمالهم ، وأخذوا ينتزعون منهم العديد من اختصاصاتهم ، فتركزت النواحي المالية في يد الدفتردار الذى كان يعين رأسا من القسطنطينية ، وتركزت النواحي الادارية في يد الكتخدا أو الكخيا الذى كان تعيينه يتم بالقسطنطينية وكلمات السلطنة القضائية ينفرد بها قاضى القضاة الحنفى الذى كان ترسله القسطنطينية ، وإلى جانب ذلك كانت الحاميات العثمانية (الواجقات) تخضع لسلطة الأعوات الذين لم يكن للوالى ساطات عليهم وكثيرا ما حدثت النزاعات بينهما. يضاف إلى ذلك أن مدة حكم الولاة كانت تقتصر على عام واحد يتجدد فى بعض الحالات ولا يستكمل فى حالات أخرى .

ونتيجة لذلك حرص الولاة على جمع كل ما يمكن جمعه من الأموال خلال فترة حكمهم، وبشتى الطرق، مشروعة وغير مشروعة، ومحاولة ملء خزائهم خلال تلك الفترة القصيرة التى يقضونها فى ولايتهم وخاصة أنهم كانوا يشتررون مناصبهم قبل توليتهم اياها. هذا بالإضافة إلى إهمالهم للمشروعات العمرانية والإصلاحية مثل: حفر الترغ أو إقامة السدود أو غيرها (١)

ثانيا: الديوان:-

الديوان كلمة فارسية بمعنى الدفتر أو السجل، وقد أطلق على المكان أو الدائرة التى تحفظ فيها السجلات من باب المجاز (٢) ، ثم شمل بعد ذلك المكان الذى يحفظ فيه كل ما يتعلق بحقوق السلطنة العثمانية من الأموال والأعمال ومن يقوم بها من العمال والجيش وكان الديوان ينقسم إلى قسمين: الديوان الكبير وهو الذى يفصل فى الموضوعات المهمة، ولا يجتمع إلا بأمر الباشا، والديوان الصغير وكان يتألف من الكتخدا والدفتردار وهو الذى ينظر فى شئون البلاد العامة ، وينفذ الباشا قراراته. (٣)

ويتكون الديوان الكبير من كبار ضباط الحامية وعلى رأسهم أغا الانتشارية والدفتردار والعلماء وكبار المسئولين، وكانت العضوية فى الديوان غير ثابتة، وكان الباشا فى معظم الأحيان هو الذى يختار أعضاؤه.

وكان للديوان تأثير كبير فى ادارة الولايات فكان بمثابة مجلس وزراء موسع مهمته الرئيسية مراقبة قرارات الوالى والنظر فى الشؤون الاقتصادية والادارية، وتنظيم شئون القوات العسكرية. ونتيجة لخشية الدولة العثمانية من تمرد ولايتها عليها والاستقلال بولاياتهم جعلت من أعضاء الديوان عيونا لها على الولاة يبلغونها بتصرفاتهم لمنع الولاة من إساءة استعمال سلطتهم.

ثالثا: الحامية العثمانية:-

هى قوة عسكرية عثمانية كانت ترابط فى الولايات وقد أسست هذه الحاميات فى أعقاب الفتوحات العثمانية للوطن العربى، فبعد أن فتح السلطان سليم الأول مصر ترك بها حامية تتألف من حوالى اتنى

(١) للتفاصيل أنظر محمد كرد على : خطط الشام ج-٢ ، بيروت ، النهضة العربية ١٩٧٢ ص ٢٢٥.

(٢) صبحى الصالح : النظم الإسلامية ج-٢ ، بيروت ، دار العلم ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ ص ٣١٢.

(٣) محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وظهور محمد على ، القاهرة ، مطبعة المعارف ١٩٦٣ ص ١٠-١١.

عشر ألف جندي يتكون منها ستة أو جاقات على رأس كل منها أغا، وكانت هذه الحامية تتكون من أخلاط مختلفة من العسكر (١)

وكانت مهمة الحاميات: حفظ النظام والدفاع عن الولايات ضد أي خطر خارجي، وقمع العربان. كما كان لها اختصاصات سياسية وإدارية، فكان رؤساؤها يشاركون الوالي في الحكم كما كانوا يحضرون اجتماعات الديوان، وكانت لهم الكلمة المسموعة. وإلى جانب ذلك كانوا يقومون بتوصيل الخراج إلى استانة وكثيرا ما حدثت الخلافات بينهم وبين الوالي، وكان التفوق في الفترة الأولى من الحكم العثماني للوالي، ثم استطاع رجال الحامية بعد ذلك ان يسيطروا على زمام الأمور .

وعندما دب الضعف في الدولة العثمانية ضعفت الحاميات في الولايات وفسد امرها، ولم تعد صالحة لاستتباب الأمن، بل تحول أفرادها إلى السلب والنهب والأمثلة على ذلك متعددة نذكر منها أن الحامية في بلاد الشام كانت من أهم أدوات التخريب، فقد خرج جنودها عن اختصاصاتهم وكثرت اعتداؤهم على الأهالي وتطاولوا على أموالهم وأعراضهم وكثرت شرورهم (٢).

وفي عدن ثار الأهالي ضد تسلط الحامية العثمانية وغدرها بأمرها عامر الطاهري، فاضطرت استانة إلى أن ترسل أسطولا بحريا لم يتمكن من السيطرة على الموقف إلا بصعوبة (٣). وفي تونس أعلن الجنود عصياتهم، وهددوا النظام باعتدائهم على الأرواح والممتلكات. وفي مصر ركنت الحامية العثمانية إلى حياة الاستقرار واندمجت في الشعب المصري، وتركت حياتها العسكرية لدرجة أن الحملة الفرنسية حينما هاجمت مصر في أواخر القرن الثامن عشر لم تجد من يتصدى لها سوى المماليك وجموع الشعب المصري .

رابعاً : العصبية المحلية :-

كان هدف العثمانيين من إشراك العصبية المحلية في الحكم هو الاستفادة منهم في إدارة الولايات التي يحكمونها وحتى يظلوا على ولائهم للدولة العثمانية ولا يقوموا بالتمرد عليها. ونتيجة لذلك شارك المماليك في تولي مقاليد بعض الامور في مصر، كما شاركت بعض العشائر العربية في الشرقية والبحيرة في حكم المناطق التي تقطنها، واعترف السلطان العثماني بالعصبية الكردية وأبقى حكم كردستان للبيوتات الكردية الحاكمة في شمال العراق، كما ترك لمشايخ العراق سلطة إدارة عشائهم، ومن أهم هذه المشيخات مشيخات الخزاعل والعبيد وشمير والمنتفق.

والسؤال المطروح هو هل ظلت هذه العصبية على ولائها للدولة العثمانية أم تحينت الفرص للتخلص من الحكم العثماني واستقلالها عنه ؟

الواقع أن هذه العصبية كانت غالبا ما تتطلع إلى استرجاع نفوذها القديم، ومن هنا أخذت في استغلال فرص انشغال الدولة العثمانية بمشكلاتها الخارجية والداخلية، ففي مصر استطاع على بك الكبير المملوكي القيام بثورة ضد الدولة العثمانية في عام ١٧٧١م والانفصال عنها، ولم يستطع العثمانيون السيطرة على زمام الموقف إلا بعد الوقعة التي دبروها بين على بك وقائده محمد أبوالذهب .

(١) للتفاصيل أنظر الراقد : المرجع السابق ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٢) عهد كرد على : المرجع السابق ص ٢٢٥ .

(٣) فاروق اباطة : الحكم العثماني في اليمن ، بيروت ، دار العروة ١٩٧٩ ص ٢٠ .

وفى اليمن استطاعت العصبية المحلية القيام بثورات متعددة ضد الحكم العثماني، تمكنت خلالها من انهالك جيوش الدولة العثمانية حتى اضطرتها إلى الجلاء عن اليمن لفترة .
وفى وسط الجزيرة العربية قامت الدعوة السلفية التي دعت إلى العودة بالإسلام إلى مبادئه الأولى وألقت بتهمة نشر البدع والخرافات فى العالم الاسلامى على العثمانيين .
وفى العراق قامت العصبية المحلية بالعديد من الثورات ضد الحكم العثماني مثل ثورة آل مهنا فى جنوب العراق وآل شعيب فى البصرة والعمائر الكردية فى كردستان .
وفى الشام قامت أسرة آل العظم، وظاهر العمر بمحاولات للاستقلال الذاتى عن الحكومة المركزية فى استنبول .

ومع ذلك فإن خروج هذه العصبية المحلية على السلطنة لم تقلق الدولة العثمانية كثيرا وخاصة أنها كانت تستطيع الانتظار حتى تحين الفرصة المناسبة فتستعيد نفوذها وعلى سبيل المثال نذكر على بك الكبير وظاهر العمر اللذين استغلا فرصة انشغال العثمانيين فى حروبهم مع الروسيا ونجحا فى الانفصال عن الدولة ورفع راية العصيان ضدها فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، ثم ما لبثت الدولة أن استرجعت نفوذها على المناطق التي كانوا يحكمونها بعد انتهائها من الحرب .

٢- أحوال العالم العربى فى ظل الحكم العثماني :

بعد أن سيطرت الدولة العثمانية على العالم العربى فى معظمه، وصارت الدولة الإسلامية الوحيدة فى المنطقة تقريبا، تحول العالم العربى إلى منطف جديد فى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفيما يلى تعرض لذلك .
أولا الأحوال السياسية :

١- انتقال مركز الخلافة من القاهرة إلى استانة :

بعد هزيمة المماليك أمام العثمانيين انتقل مركز الخلافة من القاهرة إلى استانة واتخذ السلطان سليم الأول لقب الخليفة ليضمن ولاء العرب والمسلمين له على اعتبار أن الخليفة هو فى الواقع خليفة رسول الله وانه يجب على المسلمين طاعته .
٢- العثمانيون والأماكن المقدسة :

أضفت الدولة العثمانية حمايتها على الأماكن المقدسة لما لها من أهمية دينية، وحمل السلطان العثماني ألقاب حامى حرمين الشريفين، وخادم الحرمين الشريفين، وهو لقب يكسب من يحمله احترام المسلمين وتقديرهم وكان السلطان سليم الأول قد اتخذ لنفسه هذا اللقب بعد أن أرسل شريف مكة ابنه إلى القاهرة ليبلغ السلطان العثماني ولاءه واعترافه بالسيادة العثمانية على الحجاز، وتمسك السلاطين العثمانيين منذ ذلك الوقت بهذا اللقب الدينى^(١) ولحماية الأماكن الإسلامية المقدسة من أخطار البرتغاليين الذين حاولوا أكثر من مرة النيل منها أغلق العثمانيون البحر الأحمر، وحولوه إلى بحيرة إسلامية^(٢)

(١) عبد العزيز الشناوى: الدولة العثمانية دولة مجزى عليها ج ١ ص ٦٦.

(٢) محمد انيس: الدولة العثمانية والشرق العربى، القاهرة، الأجلو المصرية ١٩٨٥ ص ١٤٤

٣- عدم إشراك العناصر العربية في حكم بلادها:

ركزت الدولة العثمانية سياستها على أن يبقى العالم العربي في حوزتها أطول مدة ممكنة ، ولذلك لم يسمحوا للعناصر العربية في حكم بلادها ، بل قاموا بنشر عوامل الصراع بينها حتى تتشغل عن التفكير في السلطة يضاف إلى ذلك أن الحكم العثماني كان مركزيا ، فكان السلطان هو السلطة العليا المسيطرة على كافة الأجهزة السياسية والإدارية والعسكرية، وكان السلاطين يرون أن الولايات العربية وما عليها هي من أملاكهم الخاصة ، ولهم حق تصرف فيها على أية صورة ، ولم يكن يهم الدولة سوى جمع الأموال والحاصلات التي صارت نهباً لها ولأتباعها (١) .

٤- عدم إشراك العرب في الدفاع عن بلادهم :

بعد الفتح العثماني للعالم العربي صار الدفاع عن الولايات العربية ضد أية اعتداءات خارجية من اختصاص القوات العثمانية فأفقد ذلك المواطنين العرب الإحساس بقدرتهم على حماية بلادهم (٢) .

ثانياً : الأحوال الاقتصادية :

أبقى العثمانيون النظم الاقتصادية القائمة على النظام الإقطاعي قبل حكمهم الولايات العربية كما

هي .

وقد عنى السلطان سليم الأول بمسح الأراضي في مصر والشام، وخصص مقداراً منها للأجناد ومقداراً لنفقات الوالي ومقداراً للسناجق وما عدا ذلك سمي بالأراضي الديوانية أي التابعة للديوان الأعظم باستاتة. وقد عد السلطان العثماني نفسه مالكا لكل الأراضي الزراعية، ورأى أن أصحاب الأراضي لا يملكونها بل لهم حق الانتفاع بها فقط، ونتيجة لذلك أصبحت الأراضي تؤول عند موت صاحبها إلى الدولة، إلا أن ورثته يستطيعون ردها إلى حوزتهم إذا دفعوا مبلغاً من المال للدولة . غير أن ذلك الوضع أخذ يتبدل بمرور الزمن وبخاصة بعد أن ديد نفوذ بكوات المماليك، وتمكنهم من تقسيم معظم الأراضي في مصر بينهم فألت إليهم ملكية ثلث ما يزرع من الأرض، ووزع الباقي بين الفلاحين والمليزمين والأوقاف (٣)

وقد قام العثمانيون باتباع طريقة المماليك في تحصيل الأموال على الأراضي، باتباع نظام الالتزام بالمزايدة ، وذلك بأن يتعهد الملتزم بدفع مقدار محدد من المال كل عام عن مساحة محددة من الأراضي على أن يحصل من الفلاحين العاملين في هذه الأرض كل ما يستطيع من أموال، وإذا هرب الفلاح وقت تحصيل الضرائب تصدر ضده عقوبات صارمة . وقد استخدم الولاة سلطاتهم لجمع كل ما يمكن جمعه من الأموال دون الاهتمام بأى اصلاح اقتصادي، فأدى ذلك إلى تدهور الزراعة والتجارة والصناعة وزاد الطين بلة تحول طرق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح.

ثالثاً : الأحوال الاجتماعية :

انقسم المجتمع في العصر العثماني إلى ثلاث طبقات وهي طبقة الحكام الإتحراك وطبقة الرعية المحكومين وطبقة المماليك وكان الأتراك يكونون داخل المجتمعات العربية طبقة أرستقراطية عزلت نفسها

(١) الراقد: المرجع السابق ص ٢٦١-٢٦٥.

(٢) أنيس : المرجع السابق ١٤٥.

(٣) عمر عبد العزيز: دراسات في تاريخ مصر الحديث، الاسكندرية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ص ١٥٤.

عن بقية أجزاء المجتمع بحكم فهمها لوظيفتها وإحساسها بذاتيتها، فكان الحكم العثماني عديم التأثير في حياة الأهالي^(١)، وخاصة أن العثمانيين لم يشاركوا العرب في حياتهم الاجتماعية العامة، ولم يهتموا باللغة العربية وبتعاض آدابها وعلومها، كما لم يهتموا بعثمة البلاد فاحتفظ العالم العربي ببناؤه الاجتماعي الذي كان سائدا فيه قبل الحكم العثماني، فاحتفظت الطوائف الدينية الإسلامية باحترامها وقد نجحت هذه الطبقة في رد المظالم، وكادت بمثابة حلقة الوصل بين الطبقة الحاكمة والمحكومة، كما احتفظت الطبقات المنتجة من التجار والفلاحين وأصحاب الحرف بسماتها السابقة، فكان لكل طبقة شيخ تخضع لسلطته وينوب عنها لدى السلطات الحكومية ويتولى شئونها ويدافع عنها ويقوم بحل المنازعات بين أفرادها، ويعاقب كل من يخالف منهم عرف وتقاليد الطائفة عقوبات صارمة، وكان منصب الشيخ وراثيا وكان لمشايخ الطوائف وكلاء يعرفون باسم النقباء^(٢). أما في الريف فكان شيخ القرية يقوم مقام شيخ الطائفة وكان الابن يرث أباه في مهنته سواء كان الأب فلاحا أو تاجرا أو صائعا، أما البنات فتتزوج زميل والدها في الحرفة وقد أدى ذلك إلى تقوية الرابطة الاجتماعية وتوثيقها. أما أهل الذمة فقد ظلوا على هامش الحياة الفكرية والسياسية في داخل المجتمع العربي وإن كانت لهم مشاركات في الحياة الاقتصادية بطريقة فعالة .

وعند تقييمنا للحكم العثماني في الوطن العربي يتضح ما يلي:

- ١- أن الحكم العثماني كان ضعيفا في تأثيره على العالم العربي على الرغم من طول مدته التي تجاوزت أربعة قرون فلم ينجح العثمانيون في عثمة مصر، بل ما حدث هو أن تمصر العثمانيون وأصبحوا جزءا من الحياة المصرية .
- ٢- أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ظلت جامدة وتدهورت الزراعة نتيجة لعدم الاهتمام بمرافقها وتدهورت الصناعة واتحصرت في بعض صناعات بدائية، كما تدهورت التجارة بسبب اضطراب الأمن، وسوء طرق النقل، وضعف القوة الشرائية^(٣) .
- ٣- أن الحكم العثماني كان يستند في المقام الأول على رجال الدين الذين وقفوا بجانب الدولة العثمانية للاحتفاظ بنفوذها في الولايات العربية حيث كانوا يصرون على ضرورة الولاء العام للسلطان باعتباره حامى حى الإسلام .
- ٤- ظهور المحلية : أى إن الأفراد كانوا يقومون بتنظيم أمور حياتهم بعيدا عن تدخل الدولة أو أشرفائها ففي المدن كان الناس يقسمون إلى طوائف حسب مهنتهم ووظائفهم الاجتماعية، فالطائفة كانت تضم أصحاب المهنة الواحدة وعلى رأسها شيخ يتولى تنظيم شئونها والفصل في الخصومات بينها وبين الحكومة، وفي الريف كانت كل قرية تمثل مجتمعا قائما بذاته يكاد يكون معزولا عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية للقرى الأخرى وبعبارة أخرى ان نظام الحكم العثماني تميز بضعف التدخل الحكومي، وترك الأهالي وشأنهم في كل ما يتعلق بأمورهم^(٤) وقد أدى ذلك في نهاية الأمر إلى عدم ولاء الفرد للدولة

(١) محمد أنيس: المرجع السابق ص ١٤٩

(٢) عمر عبد العزيز: المرجع السابق ص ١٥٦

(٣) د. حسين خلاف: التحديد في الاقتصاد المصري الحديث ، القاهرة ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، الطبعة الأولى ١٩٦٢

ص ٧.

(٤) محمد شقيق غربال : محمد على الكبير ص ٢٣ .

والتباعد بين الحاكم والمحكوم.

٥- نجحت الدولة العثمانية في وقف الأطماع الأوربية في الوطن العربي لفترة من الوقت، فقد أوقفت الخطر البرتغالي على البلدان العربية، ولاحتقت فرسان القديس يوحنا وتمكنت من طردهم من ليبيا، كما كسرت شوكة الأسبان في غرب حوض البحر المتوسط.

٦- اعتاد العثمانيون الأخذ ولم يعتادوا العطاء، فلم يهتموا بتحسين أحوال الولايات، لذلك كان يندر أن يصل من استاتة رجل صالح في أخلاقه معروف باستقامته وسعة معرفته يحسن إدارة الأمور ، ويوقف الظالم عن ظلمه (١).

٧- ادى عدم اهتمام العثمانيين بالتعليم واغلاقهم لبعض المدارس، وحرمانهم للأهالي من التعليم اللهم إلا في حدود ضيقة اقتصر على الكتابيب إلى انتشار الجهل واضعاف اللغة العربية وتوقف روح البحث العلمي والاجتهاد وانتشار البدع والخرافات ومع ذلك فقد احتفظ الأزهر بدوره في المحافظة على كيان اللغة العربية أمام التركية .

٨- لم يهتم العثمانيون بالشئون الصحية في البلاد مما أدى إلى تفشى الأوبئة والأمراض كما حدث في مصر والشام والعراق ومن امثلة ذلك ما ذكره الجبرتي في احداث ١٧٥٧م إذا يقول وفي تلك السنة نزل مصر مطر كثير سالت منه السيول وأعقبه الطاعون المسمى بقارب شيحة الذي أخذ المليح والمليحة ، ومات به الكثير من الناس المعروفين وغيرهم مالا يحصى (٢).

كل ذلك أدى إلى اضمحلال أمور البلاد ، وزيادة بؤسها وتعاستها

وهكذا كانت أحوال الأهالي في ظل الحكم العثماني تزداد من سيئ إلى أسوأ ، ولم يخرج من هذه الدائرة سوى الطماء الذين كانت لهم منزلة مرموقة لدى الحكام والأهالي على السواء ، كما كانوا يتمتعون بالمركز الاجتماعي الممتاز وبالثراء والجاه يضاف إلى ذلك أن رجال الطرق الصوفية الذين جنح معظمهم إلى وسائل الشعوذة والخزعبلات والبدع كانوا قد تمتعوا بنفوذ على الأهالي في ظل الحكم العثماني ومما سبق يتضح ان العالم العربي خلال الحكم العثماني قد خيم عليه الجهل والشعوذة فتوقفت النهضة العلمية ولم تجد لها طريقا إلى الظهور في حين كانت أوربا تعيش في عصر جديد ألا وهو عصر النهضة التي دفعت بالأوربيين إلى مجالات جديدة في شتى علوم المعرفة .

ولكى يتمكن العثمانيون من احكام سيطرتهم على البلدان العربية أحاطوها بسياس منع من العزلة الفكرية مما ابعداها عن مسايرة أوربا في تقدمها وأدى بها إلى التأخر والتدهور والاضمحلال في ميادين التجارة والصناعة والاقتصاد، مما أضعف العرب وجعلهم ينظرون إلى الحكم العثماني على أنه حكم أجنبي كل هدفه استغلالهم، واستنزاف مواردهم، وأدى في نهاية الأمر إلى تخلفهم عن ركب الحضارة، وابتلاع النفوذ الأوربي لبلادهم (٣)

(١) محمد كرد علي: المرجع السابق ج٢، ص٢٦٧.

(٢) انظر عجائب اثار في التراجم والاعبار ، احداث عام ١٧٥٧

(٣) رأفت الشيخ: تاريخ العرب الحديث، القاهرة دار الثقافة ١٩٧٥ ص٣١-٣٩